مظـــاهـــــر وأدوات تعميم النمـــــوذج السياســـي الليبرالـــي

د. عبد القادر عليّ أبو ستة - كلية العلوم السياسية ـ جامعة المرقب.
د. مختار ضـــو زامونـــة ـ قسـم العلوم السياسية ـــ الجامعة المفتوحة

المُقدّمـــــــة :

ظهـــر النمـــوذج الليبيرالي ليحدّ من سلـطة الكنيسة ومـــن وسلطة الأمير والإمبراطـــور المطلقة ، فهذه النّظرية التي وُلدت في القرن السابع عشـــر على يد (كروســـيوس ، وهوبـــز، ولـــوك) تقوم على فصل سلطة الكنيسة وسلطة الدولة (1), وتجعل من الأخـــيرة الأداة الجديدة لممارسة السلطة ، فنظرية العقد الاجتماعي بمراحلها الثلاث دعت إلى تركيز السلطة في يد الدولة والنموذج الجديد ، أي: الدولة المنبثقة من الشعب صارت تستولى بمؤسساتها على إرادة الشعب وتصادرها ثم تجعل منها رمـــزاً يجســـد في المجلس النيابي والأحزاب .

ومفهوم الليبرالية النيابية الذي تطور مع تطور الفكر السياسي الغربي اعتمد على الاستعمار كأداة أساسية في تدويل هذه الأفكار , وإذا كان الاستعمار قد انحســـر وانتكس كأداة مباشرة لتدويل النموذج الغربي فإن أدوات جديدة قد ظهرت موازية لظاهرة الاستعمار , فنلاحظ بأن تقوية نفوذ الشركات المتعددة الجنسية والتدخل الاقتصادي في الدول خلق للتمحور والتوتـــر ساعد من فينة إلى أخـــرى على انتشار المذهب الليبرالي وسيطرته (2), ولكن رفض الشعوب للأيديولوجيات الاجتماعية وأيديولوجيات التحرر في العالم لهذا المذهب أدى الى محاصرة الليبرالية , فظهر البديل النقيض للمذهب الليبرالي السياسي في أكثر من دولة ، وخاصة في أوروبا في العصر الحديث.

ولقد شهدت العقود الأخـــيرة مقاومة عنيفة للنموذج الليبرالي السياسي الغربي مما أدّى الى ظهور تيّارات داخل الدول الغربية نفسها جعلها تطالب بإعادة النّظر في الديمقراطية الغربية وفي النظام الرأسمالي ، وخاصة من الفئات الاجتماعية المعـــوّزة والمسحوقة كحركـــة " ذوي السترات الصفـــراء " بفرنسا ، والتي انتشرت- أيضاً - في بلجيكيا وإيطاليا ودول أوروبية أخـــرى.

لقد حدث انقلاب في عـــلاقات السَّلطة أدّى إلى خلخلة النّظام الاقتصادي الدّولي فصارت الليبرالية الاقتصادية الرأسمالية في مـــأزق جـــرَّاء التفاعل جنوب – جنوب ، وبـــروز نظام الاقتصاد الجماعي ســـواء في الـــدّول الشرقية (3) , أو في دول

العالم الثالث, وإزاء هــذه المخاطر ســعت الليبرالية الغربية إلى الإطاحة بهذه الازدواجية فعملت على تقويض الكتلة الشرقية, وتوصلت الى إنهاء الحرب الباردة التي ساعدت على نمو النظام الاقتصادي والسياسي النقيض والمنافــس لليبرالية الغربية ، وبفعل هذه الإجراءات طرحت الليبرالية ســلاح العولمة كأداة للقضاء على النقيض , وإن نظام العولمة القائم على تدويل النموذج الاقتصادي الليبرالي بشتّى أشكاله السياسية والثقافية الاجتماعية قد قام للقضاء على الفعاليات البديلة للنظام الليبرالي ، وإذا كان مفهوم العولمة يتخذ من الاقتصاد أداة لتوحيد العالم فإنها تسعى إلى توحيده في ميادين أخــرى , بمعنى : أن الغرب يسعى إلــى تعميم نظام النيابة والبرلمان والأحــزاب في العالم الذي تعــدّه هذه الدّول ديمقراطياً وما عــداه ليس ديمقراطياً(4).

تمهيد :

بــرزت في العولمة الاقتصادية مظاهر عــدة لتسويــق الليبرالية السياسية عن طريق أدوات مادية وقيمية مما يستدعي مواجهة هذا التسويــق والإعداد له.

إن العولمة السياسية التي نحــن بصدد عرض تأثيراتها السلبية في الدّول حالياً لا تخلوا كأي ظاهرة من وجود بعض الايجابيات التي يمكن الإشارة اليها.

1- **الاهتمام المتزايد بالفــرد** : أصبح الفرد بفعل زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان ذا أهمية في المجتمع الدولي ، فقد شهد التقنين الحديث لمبادئ حقق الإنسان تطوراً كبيرا فيها حيث وضعت تشريعات للمسؤولين الذين يقومون بانتهاك حقوق الأفــراد , وبفضل أدوات العولمة فإن هذا المفهوم بات يدخل ثقافات جميع الــدّول فانعكس على تشريعاتها الداخلية مما أدّى إلى توسيع حماية الفرد وحقوقه.

2) - **بــدأ العالــم ينتظم في شــكل فضاءات اقتصادية** : وهذا التّشكل وإن كان مواجهة للعولمة إلا أنه يعتبر انعكاساً إيجابياً (5), ذلك لأنه يُسهم في تنمية الدول الفقيرة عن طريــق الاندماج والتعاون الاقتصادي.

3) - **ظهــور أهمية المجتمع المدنــي** : الذي يمارس ضغطاً على الحكومات والرأي العام من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والذي يعتبر دعامة لمفهوم الجماعة الدولية.

4) - **ازدهــار وسائل المواصلات** وتطوّرها بفعل العولمة التي سهلت من تأدية الخدمات وجودتها وسرعتها أدت الى ظهور فــرع جديد من فروع القانون الدولي وهو قانون الأنترنيت الدولي وقانــون الفضائيات.

5) - **انبثاق مفهوم ســـــيادة الشعب** : المتمثلة في دور حقوق الأفراد وفي المنظمات غير الحكومية في صياغة القرار الداخلـــي الدولي.

المطـلب الأول ــ مظاهـــــر تعـميم الليبرالية السياسية :

في إطار انهيار نظام القطبين وانتهاء المعسكر الشرقي بما كان يمثله من نظام كابــح لانتشار الليبرالية السياسية في العالم أعلنت الليبرالية الغربية تحديها لكل القيم الديمقراطية الموازنة (6), وباتت تصدر نظامها إلى دول العالم الواقعة تحت ضغط العولمة الاقتصادية وتحت التفكك الاجتماعي والسياســي متّخذة مظاهــر وأدوات شتى ، حيث أن أبرز ما تــم تصديره وتسويقه مجموعة من قــيم الدّيمقراطية الغربية ، والتي من أهمها:

اولاً ــ الانتخابات الحــــرّة: يقصد بهذا المبدأ تعميم عملية اختيار الحكومة أو أعضاء المجالس البرلمانية عن طريق انتخاب تتسم بطريقة نزيهة وبعيدة عن التزوير، وقد باشرت الدول الغربية في التدخل في سير التغيرات الداخلية لدول العالم الثالث والدول الشرقية التي بدأت تنتهج نهج الليبرالية الغربية , وكلفت من أجل إنجاح الانتخابات لجان إشراف لاختيار أعضاء البرلمان في الانتخابات الرئاسية مدّعية حماية الديمقراطية وتوســـيع قاعدتها.

وقد أعيد إحياء هذا المبدأ في فرنسا – وتبني الدفاع عنه مجموعة من الباحثين الذين نادوْا بأن يأخذ هذا المبدأ طابعاً دوليا (7), وأن يُعتبر من ضمن القواعد الآمـــرة لهذا القانون ؛ وذلك لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان السياسية وتقوم لجنة القانون التابعة للاتحاد الأوروبي ومقـــرّها روما بمتابعة هذه الأنشطة وترسل في خبراء قانونيين خاصة إلى دول الكتلة الشرقية السابقة للدفاع عن الديمقراطية الغربية وبالتحديد عن هذا المبدأ والتعريف به، وأقرب مثال على ذلك هو تدخّــل الولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات في هايتي , وتدخل فرنسا في بعض الدول الأفريقية مثل: ساحل العاج وسيراليون وليبيريا.

إن مبدأ حرية الانتخاب الذي يهدف حسب الزعم الغربي الى ضرورة قيام انتخابات نزيهة بين المتنافسين في الحكم يفي وراءه لعبة فرض اقتصاد السوق والهيمنة الاقتصادية الرأسمالية في الدول التي تدور فيها العملية الانتخابية ومصداقاً لهذا فإن التمويل المالي للانتخابات فرغ هذاء المبدأ من محتواه(8) .

وذلك كما يقول (ساديكو ايو): ان الانتخابات وإدارتها في الدول الافريقية ليس بالإمكان تحقيقها إلا بواسطة المساعدة الأجنبية التي تعطي طابعا للجماهير الأفريقية ان

الديمقراطية هي ظاهرة مستوردة مفروضة من الخارج. أضف الى ذلك ان لجان مراقبة الانتخابات لم تسطع ان تمنع الدكتاتورين من الوصـــول الى الحكم مع أنهم قد هـــزموا في صناديق الاقتراع ، ومثال على ذلك فإن الانتخابات التي جـــرت في التوغو سنة1998 برعاية اللجنة المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الفرنكوفونية لم تؤدي الى نتائج ايجابية بالخصوص, ولكي يسهل تنفيذ هذه المهمة فإن الدول الغربية لجأت الى سلاح جديد هو تدويل الدستور.

ثانياً ــ تدويل الدســـاتير الغربية : المشتغلون بالقانون وخاصة القانون الدولي والدستوري يعرفون جيداً المبدأ السائد الذي يقر بأن القانون الداخلي مستقل عن القانون الدولي, وان نظام الدولة الداخلي لا يستمد من القانون الدولي فلكل دولة الحق في اختيار النظام الذي تراه مناسباً لها (9), وان أي نظام يفرض من الخارج هو تدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك لسيادتها.

ولكن منذ بروز العولمة الاقتصادية بدأت الدول الغربية في التدخل في شؤون دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية من أجل تغيير نظام الحكم واعتماد دستور ديمقراطي لهذه الدول أو تعديل هذه الدساتير بما يتماشى مع الديمقراطية الغربية (10),ولقد ذهبت هذه الدول بعيداً بأن ربطت المساعدات الي دول العالم الثالث بضرورة إحداث تغييرات سياسية ودستورية من قبل الدول المتلقية للمساعدات.

والمثال على ذلك هو طلب البرلمان الأوروبـــي ومنظمة التجارة والتعاون الأوروبي مـــن بعض الـــدّول الأفريقية إدخـــال إصلاحات دستورية لكي يعقد معها اتفاق للتعاون الاقتصادي وللمســـاعدات المالية

كما هو الحال - أيضاً - في اتفاقيات القروض التي يمنحها البنك الدولي للتعمير وصندوق النقد الدّولي ومؤتمر لابـــول (La Baule) في فرنسا للدول الفرنكوفونية وقيام الدول على أساس دستوري واعتباره مبدأ دولياً تجسد ايضاً في التدخل لإنشاء دول جديدة قامت على أنقاض الصراع الداخلي أو الدولي وفي هذا الصدد نورد مثالين أســـاسيين .

المثـــال الأول : يتعلق بإنشاء جمهورية البوسنة والهرسك حيث تعتبر اتفاقية دايتون DAYTON الموقعة في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1995- بين الفصائل المتناحرة في البوسنة والهرسك ,وبالذات في البلقان من الاتفاقيات التي اعتمدت رسمياً إنشاء الدول على أساس دستوري , وان هذا الوضع الذي أقر هو وضع دولي ونابع من تطبيق القانون الدولي (11) , وهذا الاتفاق عبارة عن دستور يضع حداً – ولكن حسب

المفهوم الغربي للنزاع في هذه المنطقة ويقيم دولة جديدة على اساس ديمقراطي البوسنة والهرسك .

المثال الثاني :- وهو اعادة بناء دولة كمبوديا. وفي هذه الواقعة وبعد مؤتمر باريس الذي جمع الفصائل الكمبودية ,تكونت لجنة من الامم المتحدة مهمتها بناء دولة كمبوديا المفككة بفعل النزاعات بين الخمير الحمر وقوات الأمير (سيهاتوك) وغيرهما من الفصائل.

وقد عملت هذه اللجنة على الأخذ في الاعتبار صياغة اتفاق للسلام ويقوم على أساس دستوري – وبالطبع فقد جاء دستور دولة كمبوديا الجديد عاكساً لمبادئ الليبرالية الغربية ومجلس نيابي وأحزاب, وبالإضافة الى تدخلها لفرض مبادئ الدستور الغربي فإن هذه الدول حاولت تقنين هذا المبدأ واعتباره من مبادئ القانون الدولي على أساس ان النظام الديمقراطي يمثل عنصراً مهماً للركن المعنوي للدولة وهو السلطة – ففي ندوة (نانسي) التي عقدت سنة 2000 تحت عنوان القانون الدولي (12), وبنوا تأسيسهم هذا على فكرة ان الدستوري هو أداة اساسية لضمان حقوق الإنسان وحمايتها.

ثالثاً ـ نشـــــر مفهوم حقوق الإنسان الغربي : يقوم مفهوم حقوق الانسان في الدول الغربية على اتاحة مجموعة من الحرية السياسية والاقتصادية كالحق في التعبير والمشاركة والضمان الصحي والتعليم وحرية العقيدة ...الخ.

ان المفهوم الغربي للديمقراطية قائم على المشاركة أو التعبير وصار من المبادئ التي تدافع عنها هذه الدول واستطاعت إدخالها الى الكثير من العقود الخاصة بحقوق الانسان وإباحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حمايته هذه الحقوق مثلما حدث في الصومال وفي شمال وجنوب العراق وفي هايتي وبنما وفي التبت والحملة الامريكية على العراق وأخيرا ما عرف بالربيع العربي (تونس- مصر- ليبيا – سوريا – اليمن). (13)

رابعاً ـ تعدد الأحـــزاب : لقد ادت العولمة الاقتصادية الى تحرير الأسواق وتدفق السلع والخدمات بدون قيود , هذا الوضع الاقتصادي ساعد على اضعاف سيطرة الدولة المركزية, وسهل على الاندماج في اليات السوق والخضوع لسياسة الليبرالية الجديدة ,ولكي تواجه الدول هذا الغزو الاقتصادي الثقافي عمدت الى ادماج النموذج الغربي للحكم لينسجم مع قانون اقتصاد السوق او الاقتصاد الحر , فاعتمدت مثلاً التعددية الحزبية نموذجاً وذلك لإيهام الشعوب بشرعية النظام القائم, ان التعددية الحزبية التي ايدتها الدول الغربية وعززت من وجودها في كثير من الدول , خاصة الدول الافريقية ,أعطت ثمارها فيما يخص تحقيق أهداف المعسكر الليبرالي (14), لقد ادى اعتماد نظام

التعددية في افريقيا الى انهيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كثير من الدول مما ساعد الدول الغربية على ايجاد ذريعة للتدخل لكي تلقى بأيديها على ثروات هذه الدول وتوجيه اقتصادها.

ان ما حدث في الصومال ورواندا والكونغو وزائير وسيراليون وليبيريا هو نتيجة اعتماد نظام التعددية الحزبية الذي لا يمكن تطبيقه إلا في دول تنتهج النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي وصناعي متقدم .

ان تسويق هذه المبادئ لم يؤدي الى إحلال الديمقراطية في هذه الدول كما كان يزعم الغربيون وإنما أدى الى تقوية الديكتاتورية والتمزق الاجتماعي وتفاقم الفقر والصراعات الداخلية

المطلب الثاني ـ أدوات تعميم النمـــوذج السياســـي الليبرالـــــي.

يمكن القول أن الغرب قام بتوظيف ثلاث أدوات فعّالة لتســـويق الليبرالية في كافة أرجاء العالم , وسنقوم بدراســـة هذه الأدوات على النحو التالي.

اولاً ـ توظيف الأمـــم المتحـــدة والمنظمات الدوليـــة كأداة لفرض النمـــوذج السياسي الغربـــي : ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن من أهــداف المنظمة , تحقيق احترام الحريـــات الأساسية والدفاع عنها في كافة أنحاء العالم , ولقد اختارت شعوب العالم الديمقراطية كخيار سياسي واجتماعي لتحقيق التقدم والتنمية.(15)؛ ولكن هذا المبدأ تم استغلاله من قبل الليبرالية الغربية وقامت على بلورته مما يتفــق مع مفهومها للديمقراطية في كثير من وثائقها الحديثة , نلاحظ أن الأمم المتحدة قد اعتمدت مفهوم الديمقراطية الغربية كأسلوب لتحقيق الحرية في العالم.

والمتتبعُ لتدخلات الأمـــم المتحدة والمنظمة الأوروبية في النزاع الداخلي للدول في بداية التسعينات من القــرن الماضي حتى اليوم , ويلاحــظ أن هاتين المنظمتين حاولتا ان تفرضا على هذه الدول مبدأ (بناء السلام والديمقراطية) ، وذلك بإقامة حكومات وطنية تلتزم في معاهداتها ودساتيرها بتطبيق الديمقراطية في اطارها الغربي (16) , وما تم اقراره في كمبوديا وفي البوسنه وغواتيمالا من تطبيق لهذه المبادئ إلا دليل على استغلال الدول الغربية لهذه المنظمات لتسويق نظرياتها السياسية والاقتصادية.

ثانياً ـ توظيف المعاهدات الدولية لنشر المبادئ الليبرالية : أدّى انهيار نظام القطبين إلى اندلاع كثير من الصّراعات العرقية والسلطوية سواء داخل الدولة ذاتها أو بين الدول , ومن أجل احلال في هذه الدول تم تدخل الامم المتحدة وبعض الدول الكبرى عن طريق ابرام معاهدات سلام (17), فمثلاً في اتفاق السلام الموقع في اورشا بين (رواندا –

وانغولا) في 1994 نجد انه قد انشئت بواسطة الامم المتحدة دول جديدة تحمل مقومات الدولة في الغرب التي تحل محل كل إرادة الشعب وعلى غرار ذلك حاولت الدول الاوروبية وخاصةً فرنسا من خلال توقيع اتفاق بين الطوارق وجمهورية النيجر ان تبرز فيه المفهوم الغربي والاستقلال وحق تقرير المصير, وفي اتفاق (دايتون) بخصوص استقلال البوسنة فإن انتصار المفهوم الغربي للديمقراطية يبدو واضحاً وجلياً أكثر من أي مكان أخر.

إذا هذه الاداة القانونية استعملت بكل مهارة في تسويق الليبرالية السياسية بواسطة الدول الغربية التي في حالة فشل هاتين الاداتين تستعمل القوة لغرض هذه المفاهيم.

ثالثاً ــ استعمال القوة كأداة لنشـــر المبادئ الليبرالية : لم تتـــورع الدّول الغربية من أجل نشر مبادئها الليبرالية أن تلجا إلى استعمال القوة في فترة الاستعمار فاحتلت كثيرا من الدول بحجة حماية حقوق الانسان وتحديث شعوب هذه الدول تحت ما يسمى بحق التدخل من أجل الإنسانية .(18)

إن استعمال القــوّة في اطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لتسويق مبادئ الليبرالية هو " اليوم أداة في يد الديمقراطية الغربية من أجل إقامـــة السلام"

وفي هذا الاطار فإن تدخل الولايات المتحدة الامريكية بالقوة في هاييتي وفي الصومال قد بـــرّر بإحلال الديمقراطية وحمايتها ، ولكي يُضفوا الشرعية على تدخلهم فقد استخدموا مجلس الأمـــن الدّولي كأداة لتنفيذ هذا التوجه

إن صدور قـــرار مجلس الامن بخصوص كردســتان والعراق ويوغسلافيا والصومال ورواندا من جهة والتدخل العسكري لحلف الناتو في البوسنة وكوسوفو والقرار الخاص بتيمور الشرقية وليبيريا وسيراليون وافريقيا الوسطى , يؤكد ان اهداف التدخل الجديد الذي جاء لرسم صورة العالم على اساس وجهة النظر الغربية فيما يتعلق بنموذج الدول ومؤسساتها (19), وما احتلال العراق والهيمنة على دول أخرى من قبل الادارة الامريكية التي تدعي تطبيق الديمقراطية الا دليل على استخدام الدول الليبرالية في السيطرة على العالم.(20)

إن كل هذه الممارسات التي تقوم بها هذه الدول قد أدّت الى كثير من المخاطر وانعكست سلبياً على دول العالم الثالث مما أدى الى زعزعة الأمن والاستقرار مما يستدعي مواجهتها.

الخاتمـــــة :

خطر الاستعمار بات محدقاً فهو يهدد الكيان الداخلي للدولة بفعل التدخل في نظامها الداخلي السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء, هذا الأمر يستدعي وضع استراتيجية لمواجهته من كافة الشعوب, كما انه على المستوى الدولي فإن الدول العظمي تستولى على القرار السياسي الدولي مما يعرض الدول الصغيرة اجمالاً الى انتهاكات في حقوقها وانتقاص في سيادتها ان لم نقل مصادرة لسيادتها كما هو الحال في العراق وعدد من الدول العربية الاخرى

وأخيراً نستطيع القول ان العودة إلى القيم العربية الاسلامية التي تبرز هويتنا الثقافية وتحمي النشء من كل الانحرافات السلوكية يعتبر حصناً منيعاً لشعوبنا لتنعم بالاستقلال والحرية , ان تراثنا الاسلامي العربي يزخر بالقيم والمبادئ الرائعة وهي تمثل بديلاً لما يعرضه الغرب من قيم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية فالشورى بمفهومها الحقيقي هي بديل أكثر تناسباً مع تركيبتنا الاجتماعية وأكثر عدالة وحرية من ديمقراطيتهم التي يصدرونها لنا والنظام الاقتصادي الذي وضعه الاسلام هو النظام الذي يوفر تكافلاً اجتماعياً ومساواة بين أعضاء المجتمع.

وعلى المستوى الدولي يجب ان يعاد إحياء مجموعة تكتل دول العالم الثالث في منظمة الأمم المتحدة حتى لا تستخدم هذه المنظمة من قبل الدول الغربية كأداة لفرض مبادئها السياسية.

الهوامـــــش :

1)- G- Durant. Etat –et institutions- au xvleme sciecle,Armond Colin,Paris,1980.p25 .

2) JORNAL - le Figaro; 23.31993.

3)- فرانسيس فوكوياما, (نهاية التاريخ وخاتمة البشر) , ترجمة حسين أحمد أمين , مركز الاهرام للترجمة والنشر , القاهرة 1991., ص242

4)-الانتخابات الحرة في القانون الدولي, نانسي فرنسا,1992,ص239.

5)- سادكوني آلان (الديمقراطية في أفريقيا والانتخابات) باللغة الفرنسية, مجلة البرلمان والفرنكوفونية , عدد خاص 106,1988., ص 66.

6)- ظهور مبدأ الانتخابات الحرة في القانون الدولي, المرجع سبق ذكرة ,ص183.

7)- انظر : نص اتفاقية (لومي 4) المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول الكاريبي والمحيط الهادي والدول الافريقية الناطقة بالفرنسية 2004..

8)- تشمبي هولايد بالفرنسية (السلام والديمقراطية ودولة القانون في أفريقيا) ,مجلة السلام ,المركز العالمي بفراون , العدد 7, المطابع الجامعية - نانسي , فرنسا 2000 ,ص288.

9)- انظر: أعمال هذه الندوة ,مجلة civitas ,العدد2001/6.

10)- بيبر كلاين, (الحق في الانتخابات الحرة في القانون الدولي بين الاسطورة والواقع) الدار الجماهيرية للنشر 1990 , ص: 137.
11)-المصدر ميثاق الأمـــم المتحدة المادة 1/والمادة/55.
12)- بييركلاين الحق في الانتخابات الحرة في القانون الدولي, ص: 139.
13)- نفس المصدر, ميثاق الامم المتحدة المادة 1/والمادة/55.
14)- قرار مجلس الامن الدولي رقم 940,1993.
15) G- Durant. Etat –et instituation- au xvleme sciecle,Armond Colin,Paris,1980.p.27.
16) –JORNAL - le Figaro; 23.31993
17) DUVERGER- Mourice ,Institution Politique et droit constitution,Puf,paris,1980 .
18)- قـــرار مجلس الأمن الدولي رقم 1993/616- والقرار 1993/940..
19)- صحيفة (لوفيجارو) الفرنسية بتاريخ 1993-3-23 اعلان اللجنة الخاصة للكنائس الفرنسية. إعلان اللجنة الخاصة للكنائس الفرنسية ,ص11.
20)-انظر قرار مجلس الامن الدولي رقم 1993/616.